Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« الدهر » ولم يقل : « فلو إذْ نبا الدهرُ » ثم أنْ ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد ، ثم ان قال « وأنكر صاحب » ولم يقل : « وأنكرت صاحبا » .

لا نرى في البيتين الأولين شيئا غير الذي عددته لك تجعله حسناً في النظم ، وكله من معاني النحو كما ترى . وهكذا السبيل أبداً في كل حسن ومزية رأيتهما قد نسبا إلى النظم وفضل وشرف حيل فيهما عليه » [1] والمزية في النظم ليست بمعرفة الالفاظ والاعراب ، لان المزية المطلوبة مزية فيما طريقه الفكر والنظر ، ومحال أن يكون اللفظ له صفة تستنبط بالفكر ويستعان عليها بالروية ، ولا يجوز اذ عدت الوجوه التي تظهر بها المزية ان يعد فيها الاعراب وذلك انه مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية ، فليس أحدهم بان اعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب والمضاف اليه الجر بأعلم من غيره ، ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر ، انما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء اذا كان ايجابها من طريق المجاز كقوله تعالى : « فما ربحَتْ تجارتُهم » وكقول الفرزدق « سقتها خروق في المسامع » واشباه ذلك مما يجعل الشيء فيه فاعلاً على تأويل يدق ومن طريق تلطف ، وليس يكون هذا علماً بالاعراب ولكن بالوصف الموجب للاعراب » [2] .

ثم قال : « ومن العجب انا اذا نظرنا في الاعراب وجدنا التفاضل فيه محالاً ، لانه لا يتصور ان يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر ، وانما الذي يتصور أن يكون ههنا كلامان قد وقع في اعرابهما خلل ثم كان أحدهما أكثر صواباً من الآخر ، وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستمر الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلاً في الاعراب ولكن تركا له في شيء واستعمالاً له في آخر » [3] .

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٦٨ – ٦٩ .
(٢) دلائل الاعجاز ص ٣٠٢ .
(٣) دلائل الاعجاز ص ٣٠٦ .